مركز الرافدين
للدراسات الاستراتيجية - راسام-

مركز الرافدين
للدراسات الاستراتيجية
دراسة

الصعود السياسي والاقتصادي للصين

وأثره على تغير النظام الدولي

الباحث:
شاهو القره داغي

الأستاذ المساعد الدكتور:
شمال حسين مصطفى

www.rasammerkezi.com

مركز الرافدين
للدراسات الاستراتيجية - راسام-

دراسة:

الصعود السياسي والاقتصادي للصين وأثره على تغير النظام الدولي

الباحث: شاهو القره داغي
الأستاذ المساعد الدكتور: شمال حسين مصطفى

مركز الرافدين
للدراسات الاستراتيجية - راسام-

الفهرس

مقدمة ٤
المبحث الأول : نظرة عامة على الصعود السياسي والاقتصادي للصين ٦
١,١تاريخ تحول الصين السياسي والاقتصادي ٧
١,٢الخطوات الاقتصادية الاصلاحية التي ساهمت في صعود الصين ٨
١,٣ الرؤية الاقتصادية ودوره في تقوية مكانة الصين على المستوى العالمي..... ٩
المبحث الثاني: الأبعاد السياسية لصعود الصين وتأثيره على تغير النظام الدولي..... ١٠
٢,١ تحليل تحول الصين كقوة سياسية وتأثيرها على العلاقات الدولية..... ١٠
٢,٢ السياسات الخارجية الصينية والدور الذي تلعبه في التحولات السياسية الإقليمية والدولية..... ١١
٢,٣ النتائج السياسية لصعود الصين وتأثيرها على النظام الدولي الموجود. ١٣
الخاتمة ١٤
المصادر والمراجع ١٥

مقدمة

تعد الصين واحدة من أهم القوى الصاعدة في العالم وخاصة مع نهاية قرن العشرين الماضي، حيث تمتلك قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية هائلة، وتؤثر بشكل كبير على النظام الدولي والعلاقات بين الدول، ففي العقود الأخيرة شهدت الصين نمواً اقتصادياً مذهلاً، حيث تضاعفت ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من ١٤ ضعفاً من عام ١٩٩٠ وإلى عام ٢٠١٩، وأصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهدت الصين تطوراً سياسياً وعسكرياً، حيث زادت قوتها الناعمة والصلبة بصورة ملحوظة، وأطلقت العديد من المشاريع الاستراتيجية الضخمة، مثل الحزام والطريق، البنك الآسيوي للاستثمار، وأصبحت عضواً نشطاً في المنظمات والمؤسسات الدولية.

ويُشكل هذا الصعود الصيني تحدياً جدياً للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، ويثير تساؤلات حول مستقبل هذا النظام وشكله، من إمكانية استمرار النظام الدولي أحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، او التحول إلى نظام دولي متعدد الأقطاب بوجود صراع أو تعاون بين الصين وأمريكا، والتأثيرات الكبيرة التي تتركها الطموحات الصينية وأهدافها ومشاريعها على النظام الدولي وعلى العديد من الساحات التي تعمل الصين على كسبها بصورة تدريجية عن طريق مشاريع اقتصادية وتجارية وسحبها من النفوذ والهيمنة الأمريكية أو الغربية.

هدف البحث

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية استشراف تأثير الصعود الصيني والتراجع الأمريكي على شكل النظام الدولي، بما يشمل الآثار في مجالات العلاقات السياسية والعولمة الاقتصادية والسلام العالمي، والبحث عن السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين القوتين.

مشكلة البحث

تعتبر الصين واحدة من أكبر القوى الاقتصادية والسياسية في العالم، حيث شهدت نموًا هائلاً في العقود الأخيرة، تثير هذه الظاهرة العديد من الأسئلة حول تأثير الصعود السياسي والاقتصادي للصين على تغير النظام الدولي القائم. يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير الصين على النظام الدولي من خلال دراسة العوامل التي تسهم في صعود الصين وتأثيرها على التوازنات السياسية والاقتصادية العالمية.

فرضية البحث

تفترض هذه الدراسة أن الصعود السياسي والاقتصادي الهائل للصين قد يكون له تأثير كبير على تغير النظام الدولي القائم. يتم تقديم فرضية أن تحقيق الصين لمستوى عالٍ من النمو الاقتصادي والتأثير السياسي يعزز موقعها كقوة عالمية، وبالتالي ينجم عنها تحولات في التوازنات السياسية والاقتصادية العالمية، بناءً على هذه الفرضية، ستتم دراسة التأثيرات المحتملة

للصعود السياسي والاقتصادي للصين على التوازنات العالمية، بما في ذلك التحولات في القوى العالمية والتحديات التي يواجهها النظام الدولي القائم.

تفترض الدراسة أيضًا أن هذا التأثير قد ينجم عن تفاعلات متعددة بين الصين والدول الأخرى، بما في ذلك التعاون والتنافس والصراع في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية

أسئلة البحث

ماهي مظاهر الصعود الصيني والتراجع الأمريكي في الساحة الدولية؟

كيف تمكنت الصين من تحقيق صعودها السياسي والاقتصادي وتوسيع نفوذها في الساحة الدولية؟

ما هي العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في تعزيز النمو الصيني وتحويلها إلى قوة عالمية؟

وكيف أثر هذا الصعود على التوازنات السياسية والاقتصادية العالمية؟

ماهي السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين أمريكا والصين والعوامل المؤثرة عليها؟

أهمية البحث

يساهم هذا العنوان البحثي في فهم التغيرات التي تحدث في توازن القوى العالمية، حيث أن صعود الصين السياسي والاقتصادي يعني ظهور قوة جديدة تنافس القوى العالمية التقليدية مثل الولايات المتحدة، و فهم هذا التحول يمكن أن يساعد على تحليل تأثيره على العلاقات الدولية وتوجيه السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما أن صعود الصين يمكن أن يتسبب في تغييرات في النظام الدولي القائم، وقد يؤدي زيادة قوة الصين إلى تحول في الهيمنة العالمية وتعديل في التوازنات السياسية والاقتصادية، ومن المؤكد أن فهم هذه التغيرات يساعد في تحديد كيفية تكييف الدول والمؤسسات الدولية مع هذه التحولات وتطوير السياسات والاستراتيجيات المناسبة.

منهجية البحث

يستخدم الباحثان في هذه الورقة البحثية عدة مناهج، منها:

- المنهج المقارن وذلك للمقارنة بين صعود الصين وصعود قوى أخرى في التاريخ الحديث، مثل صعود الولايات المتحدة في القرن العشرين، ومن خلال هذا المنهج، يمكن تحليل التشابهات والاختلافات وتحديد الأسباب والتأثيرات المحتملة لصعود الصين على النظام الدولي.

- المنهج التاريخي وذلك لفهم تطور النظام الدولي وكيفية تأثير صعود الصين على هذا التطور، ويمكن تحليل الأحداث والمعطيات التاريخية ذات الصلة بالصين والنظام الدولي لتتبُّع تطور العلاقات والتحولات.

هيكلية البحث

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين، وكل مبحث من ثلاثة أقسام، إضافة إلى الخاتمة.

المبحث الأول بعنوان "نظرة عامة على الصعود السياسي والاقتصادي للصين"، وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، حيث تناول المطلب الأول تاريخ تحول الصين السياسي والاقتصادي، والمطلب الثاني الخطوات الاقتصادية الإصلاحية التي ساهمت في صعود الصين، أما المطلب الثالث فقد تطرقنا فيه إلى الرؤية الاقتصادية ودوره في تقوية مكانة الصين على مستوى العالمي.

أما المبحث الثاني فبعنوان "الأبعاد السياسية لصعود الصين وتأثيره على تغير النظام الدولي"، وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب عالجت الموضوع من عدة زوايا، فقد تناول المطلب الأول تحليل تحول الصين كقوة سياسية وتأثيرها على العلاقات الدولية، في حين عالج المطلب الثاني السياسات الخارجية الصينية والدور الذي تلعبه في التحولات السياسية الإقليمية والدولية، والمطلب الثالث تطرقنا فيه إلى النتائج السياسية لصعود الصين وتأثيرها على النظام الدولي الموجود.

المبحث الأول: نظرة عامة على الصعود السياسي والاقتصادي للصين

تعتبر الصين واحدة من أكبر القوى السياسية والاقتصادية في العالم. على مدى العقود القليلة الماضية، شهدت الصين صعودًا سياسيًا واقتصاديًا هائلاً، وأصبحت قوة عالمية تتحدى التوازنات العالمية التقليدية.

من الناحية السياسية، تمكنت الصين من تحقيق استقرار سياسي داخلي بفضل الحكم القوي والمتماسك للحزب الشيوعي الصيني. يتمتع الحزب بسيطرة شاملة على السلطة ويتبع سياسة واحدة للدولة. على الصعيد الخارجي، زادت الصين تواجدها الدولي ونفوذها السياسي، وتعاونت مع العديد من الدول لتعزيز علاقاتها وتوسيع نطاق تأثيرها العالمي. واحتضنت الصين عدة مناسبات دولية مهمة مثل اجتماعات قمة مجموعة العشرين عام ٢٠١٦ ومنتدى الحزام والطريق.

من الناحية الاقتصادية، تعتبر الصين الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة. وتمتلك الصين نموًا اقتصاديًا سريعًا ومتنوعًا، حيث تركز على الصناعة التصنيعية والتجارة الدولية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية. وتعد الصين أحد أكبر اللاعبين في التجارة العالمية وتمتلك محفظة كبيرة من الاحتياطيات النقدية الأجنبية.

ومع ذلك، يواجه الاقتصاد الصيني أيضًا بعض التحديات. فمنها التوترات التجارية مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى، والتي قد تؤثر على النمو الاقتصادي. كما تواجه الصين تحديات داخلية مثل الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب وتحديات في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير.

بشكل عام، يمكن القول إن صعود الصين السياسي والاقتصادي يعكس قدرتها على التكيف مع التحولات العالمية واستخدام مواردها الاقتصادية والسياسية بفعالية، ومع استمرار تحقيق التقدم الاقتصادي والتحديث السياسي، من المتوقع أن تظل الصين قوة مؤثرة على الساحة العالمية في المستقبل.

١,١ تاريخ تحول الصين السياسي والاقتصادي

تحول الصين السياسي والاقتصادي يعود إلى النظام الشيوعي الذي تم تأسيسه في البلاد بقيادة حزب الشيوعي الصيني في عام ١٩٤٩، بعد الانتصار في الحرب الأهلية الصينية، حيث أعلن رئيس الحزب ماو تسي تونغ تأسيس جمهورية الصين الشعبية وتولى السلطة، وتم تنفيذ سياسات شيوعية تجمعت تحت اسم "الثورة الثقافية"، والتي أدت إلى اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية في البلاد. ومع وفاة ماو في عام ١٩٧٦، بدأت الصين في التحول ببطء نحو نهج أكثر انفتاحاً اقتصادياً وتحسين العلاقات الخارجية.

في عام ١٩٧٨، أطلق زعيم الحزب دنغ شياو بينغ والمعروف بمهندس الإصلاح الصيني ما يعرف بـ "الإصلاح والانفتاح"، والذي أدى إلى سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، تم تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، وتم تخفيف القيود على الأعمال التجارية وتحسين البنية التحتية وتحسين مستوى المعيشة. (البيومي، ١٩٩٧: ١٣٦)

منذ ذلك الحين، شهدت الصين نموًا اقتصاديًا مذهلاً وارتفاعًا كبيرًا في مستوى المعيشة للملايين من الناس، وتحولت الصين من اقتصاد زراعي متخلف إلى واحدة من أكبر القوى الاقتصادية في العالم. ومع ذلك، ما زالت الصين تحت حكم حزب الشيوعي الصيني، والذي يحافظ على سيطرته السياسية الشاملة على البلاد.

كما أن الصين أكبر قوة عسكرية في آسيا، ودخلت النادي النووي منذ عام ١٩٦٤، وبإمكان هذه القوة النووية أن تكون بمثابة قوة ردع للولايات المتحدة الأمريكية (عبدالعزيز، ٢٠٠١: ٨١)، كما أن المؤشرات الاقتصادية الصاعدة دفعت بالصين للتمتع بصورة ذاتية عن كونها القوة المسيطرة في آسيا، عن طريق الالتزام بمبدأ "الصعود السلمي"، والذي يقوم على تطوير الذات والابتعاد عن الصراعات واتباع دبلوماسية هادئة بدون إحداث ضجيج (مانسينج، ٢٠٠٦).

١,٢ الخطوات الاقتصادية الإصلاحية التي ساهمت في صعود الصين

ركزت الصين على العديد من المجالات لتنفيذ الإصلاح الاقتصادي، والتي شملت قطاعات عديدة سوف نذكرها في هذا القسم:.

١. القطاع الزراعي: حيث تطعم الصين ما يقارب ٢٢٪ من سكان العالم، رغم عدم امتلاكها سوى ٦٪ من الأراضي التي تصلح للزراعة في العالم، حيث اتخذت الحكومة الصينية قرارات تقضي بتخفيض الضرائب على عاتق الفلاحين منذ عام ١٩٩٣، إضافة إلى اتخاذ تدابير معينة لتجنب قيام الموظفين المحليين بالتحصيل اللاشرعي للضرائب (يوان،٢٠١٧: ٣١).

٢. القطاع العام: بدأت الدولة بالاهتمام بمؤسسات القطاع العام خلال التسعينات من القرن الماضي، وخلال ثلاث سنوات تم مساعدة وإنقاذ أكثرية مؤسسات القطاع العام الكبيرة والمتوسطة، التي كانت تعاني من المشاكل والخسائر، وأسست معظم هذه المؤسسات نظاماً مؤسسياً حديثاً وعصرياً، وفي عام ٢٠٠٠ تم تحقيق هذا الهدف. كان عدد الشركات الخاسرة في عام ١٩٩٧ ما يقارب ٦٥٩٩ شركة، بينما في عام ٢٠٠٠ تراجع هذا الرقم إلى ١٨٠٠ شركة فقط، كما أن الاقتصاد المملوك للدولة يسيطر اليوم بقوة على الكثير من الصناعات الكبيرة والمهمة والمجالات الرئيسية للاقتصاد الصيني، وفي عام ٢٠١٢ كان هناك ٩٥٣ مؤسسة قابضة مملوكة للدولة، وتمثل ٣٨,٥٪ من عدد المؤسسات المدرجة فئة أولى في البلاد، بقيمة سوقية بلغ ١٣ ترليون و٧١٠ مليار يوان، والتي تمثل ٥١,٤٪ من إجمالي القيمة السوقية للمؤسسات المدرجة فئة أولى في الصين.

٣. الجانب الصناعي: منذ بداية عملية الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في الصين، أصبحت الصناعة أحد أهم محركات النمو في البلاد. لقد شهدت الصناعة الصينية تغيرات جوهرية، بما في ذلك تحرير الأنشطة وتشكيل سوق قوية المنافسة وازدهار قطاعات وصناعات جديدة وتنافس الواردات المتقدمة تكنولوجياً. بدأت هذه الإجراءات في ديسمبر ١٩٧٨، عندما سمحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بإعادة تبني مبدأ الربح كمعيار لإدارة المنشآت وتحفيز الإنتاجية للعاملين. وفي عام ١٩٨٤، أقرت اللجنة المركزية للحزب مبدأ النظام المختلط، الذي يجمع بين السوق والتخطيط الاقتصادي، حيث تم تحرير الأسعار وزيادة استقلالية المنشآت. (ونترز، ٢٠١٢: ٨٥-٩٥)

٤. القطاع المالي والمصرفي: في عام ١٩٨٣، تم استبدال نظام الاحتكار المصرفي في الصين بنظام مصرفي جديد يتألف من البنك المركزي الصيني (مصرف الصين الشعبي) وبنوك متخصصة. وتشمل هذه البنوك بنك الزراعة، وبنك الصناعة والتجارة، وبنك الإنشاء والتعمير، وبنك الصين، وهو أكبر بنك حكومي. كما تم إنشاء بنوك جديدة ومؤسسات مالية غير مصرفية، غالباً بمبادرة من السلطات المحلية في المناطق الاقتصادية. في ذلك الوقت، قامت الحكومة بتوحيد النمو في قطاع البنوك الخاصة. ومنذ بداية التسعينات، بدأت الصين في تنفيذ سياسة تسمح بمشاركة رأس المال الخاص ورأس المال الأجنبي في إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، بما في ذلك المؤسسات المالية المدرجة بكميات كبيرة في الأسواق. وقد ساهم ذلك بشكل كبير في تعزيز وتعجيل تطور الاقتصاد ذو الملكية المختلطة. (عباس، ٢٠١٩: ١٥)

٥. العمالة: بدأت سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح في الريف الصيني من خلال تطبيق نظام يتعهد بتحويل ملكية الأراضي الزراعية المملوكة جماعياً إلى ملكية فردية عن طريق المقاولة. هذا الإجراء أدى إلى تحرير أكثر من مائة مليون ريفي من العمل الزراعي، حيث أصبحوا بلا عمل. ومع ذلك، استمر العديد من الفلاحين في التقيد بالحياة الريفية بسبب نظام كوبونات الدعم المرتبط بمكان الإقامة، حيث كانوا يعتمدون عليها للحصول على معونات ومستلزمات أساسية بما في ذلك الطعام.

في عام ١٩٨٤، تغيرت السياسة الاقتصادية وسمح للفلاحين بالعمل في المدن، وتدفقت الاستثمارات في إنشاء أعمال وفرص عمل في مواقع البناء والمناجم والمصانع. وعلى الرغم من أن بعض الأهالي الحضريين يرون هذه الوظائف كمرهقة وغير مناسبة. ومنذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ٢٠٠٦، تقلصت القوة العاملة في القطاع الزراعي إلى خمسة أضعاف فقط، وانخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. تحسنت ظروف العمل في السنوات الأخيرة مع تقدم الصين اقتصادياً في الشمال، حيث وصل متوسط الدخل الشهري للفرد الريفي إلى ٣٢٧٥ يوان في عام ٢٠١٦، وفقًا لتقرير المصلحة الوطنية الصينية للإحصاء في مايو ٢٠١٧. (حسين، ٢٠١٨: ١٣)

١,٣ الرؤية الاقتصادية ودوره في تقوية مكانة الصين على المستوى العالمي

من وجهة نظر الحكومة الصينية، يعد الاقتصاد أساس تطور المجتمع الصيني. وفي تقريره أمام المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب، ألقى الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني، شي جين بينغ، قال: "يتواجد الاقتصاد الصيني الآن في مرحلة حاسمة لتحويل نمط التنمية وتحسين الهيكل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية الخضراء والمستدامة".

شهد الاقتصاد الصيني تغيرات عديدة في هذا السياق، خاصة في عام ٢٠١٧، حيث أضافت الابتكارات العلمية والتكنولوجية عوامل إيجابية كبيرة لتنمية الاقتصاد. وأصبحت الحضارة البيئية، التي تشير إلى التوازن بين البشر والطبيعة وبين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه، مطلبًا داخليًا للتنمية المستدامة في الصين. وفي العصر الجديد، تقترب الصين من تحقيق مكانة دولية بارزة في هذا المجال. (الصين اليوم، ٢٠١٨)

كشفت دراسة بحثية أعدها مركز (Center for Advanced Defense Studies - C4ADS, 2017)، ومقره في الولايات المتحدة، عن البرنامج الصيني الضخم المعروف باسم "مبادرة الحزام والطريق"، والذي أعلنت الصين أنه يهدف إلى تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي عالمياً، لكن الدراسة شككت في هذا البرنامج وتوجهت للنفوذ السياسي والعسكري الصيني. ووفقًا للدراسة، تشمل سياسة الرئيس الصيني شي جين بينغ تعزيز الروابط مع منطقة جنوب شرق آسيا وأوروبا وأفريقيا من خلال شبكات الطرق والموانئ والسكك الحديدية ومحطات الكهرباء والبنية التحتية الأخرى. وقامت مجموعة سي فور إيه دي إس بدراسة وثائق سياسية صينية رسمية وتقارير غير رسمية من محللين صينيين لتحليل نوايا الصين في هذا الصدد، وفحصت أيضًا خمسة مشاريع موانئ تم تمويلها من قبل الصين، وخلصت إلى أنها لا تستند إلى مبدأ التنمية الاقتصادية المشتركة للدول المضيفة فقط كما يزعم الصين، بل تهدف في المقام الأول إلى تعزيز النفوذ الاقتصادي والعسكري والجيوسياسي للصين. (Spevack and Thorne، ٢٠١٧: ٤).

وليس من المستغرب أن تقوم الصين باستغلال النمو الاقتصادي الداخلي وخطواتها التجارية الخارجية لبناء نفوذ مستقبلي في دول العالم، وخاصة مع الإرث التاريخي الذي يمتلكه هذه الدولة والطموحات التوسعية للانطلاق إلى الخارج، وقد كتب المؤرخ الأمريكي "بول كيندي" في كتابه" نهوض وسقوط القوى العظمى" سنة ١٩٨٧ " أن من بين جميع الحضارات التي سبقت العصر الحديث لا توجد حضارة متقدمة قدمت إنجازات بارزة و متفوقة مثل الصين المتميزة بعدد سكانها الكبير وثقافتها الرائعة وسهولها الخصبة الواسعة المرتبطة بنظام الري منذ القرن الحادي عشر، أما إدارتها الهرمية الموحدة المنضبطة بقواعد مستمدة من أفكار الفيلسوف العظيم "كونفوشيوس" فتعطي المجتمع الصيني قدراً من التماسك والتطور" (كوي، ٢٠١١: ٢٦)

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية لصعود الصين وتأثيره على تغير النظام الدولي

صعود الصين يشكل تحولًا سياسيًا هامًا يؤثر على نظام العلاقات الدولية، تنمو الصين بسرعة كبيرة وتصبح قوة اقتصادية وعسكرية قوية، مما يعزز تأثيرها السياسي. تسعى الصين إلى تعزيز مكانتها العالمية وتوسيع نفوذها عبر مبادرات مثل "الحزام والطريق"، يثير هذا النمو الصيني تحديات جديدة للنظام الدولي المسيطر عليه بواسطة الغرب، مما يؤدي إلى توترات سياسية وتغييرات في توازن القوى، يتطلب تأثير صعود الصين على النظام الدولي مراجعة وتعديلات في الهياكل السياسية العالمية لتلبية التحديات الجديدة وتحقيق الاستقرار والتعاون المشترك بين الدول، وسوف نتحدث عن هذا المبحث عن طريق ثلاثة أقسام:

٢,١ تحليل تحول الصين كقوة سياسية وتأثيرها على العلاقات الدولية

تحول الصين كقوة سياسية وتأثيرها على العلاقات الدولية يتطلب فهمًا دقيقًا للتحولات التي شهدتها الصين على الصعيد السياسي وتطور دورها في النظام الدولي. يمكن تحليل هذا التحول من خلال عدة جوانب:

أولا: تغير النهج السياسي: يشير إلى التحول الكبير الذي حدث في الصين من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد سوقي. وقد أدى هذا التحول إلى تحرير الاقتصاد الصيني وزيادة دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. مثال على ذلك هو سياسة الإصلاح والانفتاح التي بدأت في عهد دينغ شياو بينغ في العقد السابق، والتي أدت إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الصين وتطور قطاع الأعمال الخاص.

ثانيا: توسع النفوذ السياسي: يشير إلى جهود الصين في بناء شراكات وتعزيز التعاون السياسي مع دول العالم لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية. على سبيل المثال، مبادرة الحزام والطريق التي أعلنتها الصين تهدف إلى بناء شبكة من البنية التحتية العالمية وتعزيز التجارة والاستثمار بين الصين والدول الأخرى. ومن المثال الأكثر وضوحًا لتوسع النفوذ

السياسي للصين هو تأثيرها في الشرق الأوسط، حيث تمتلك استثمارات كبيرة في المنطقة ولديها شراكات استراتيجية مع دول مثل إيران والسعودية.

ثالثا: الدور الإقليمي والدولي: يشير إلى سعي الصين للعب دور أكبر في الشؤون الإقليمية والدولية وتعزيز نفوذها. على سبيل المثال، تأسست منظمة شانغهاي للتعاون عام ٢٠٠١ والتي تجمع بين الصين وروسيا ودول أخرى في المنطقة، وتهدف إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الصين نفوذها في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة من خلال الدعم المالي والمشاركة الفعالة في قضايا السياسة العالمية.

٢,٢ السياسات الخارجية الصينية والدور الذي تلعبه في التحولات السياسية الإقليمية والدولية

كانت سياسة الصين الخارجية تقوم في الماضي، بحسب بحث في مجلة "قضايا دولية" اليابانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، على الأسس التالية:

١. تقوية العلاقات مع اليابان والولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية.
٢. السعي الحثيث للانخراط في النظام الدولي الذي يقوده الغرب، وفي المنظمات الدولية والإقليمية القائمة.
٣. عدم تشكيل تحالفات خاصة بالصين.

أما الآن، فإن السياسة الخارجية الصينية باتت تقوم، بحسب البحث ذاته، على تعزيز تعاون "جنوب - جنوب"، أي تقوية علاقات الصين بالدول النامية والصاعدة، وعلى تشكيل مؤسسات دولية وإقليمية بعيداً من تلك القائمة، وعلى تهميش العلاقات مع الغرب من دون قطعها حيث أمكن. (الميادين، ٢٠٢٣)

يتجلى تحول الصين كقوة سياسية في التركيز على مؤسسات مثل "بريكس" و"منظمة شنغهاي للتعاون" ومبادرة "الحزام والطريق"، بالإضافة إلى مبادرة الأمن العالمي. تهدف هذه المبادرات إلى خلق إطار عالمي بديل للهيمنة الغربية، حيث يلعب دورًا كبيرًا فيها روسيا، وفقًا لتحليل المحللين الغربيين.

وفي مؤتمر حول تحولات السياسة الخارجية الصينية، نظمته وزارة الخارجية النرويجية والمعهد النرويجي للقضايا الدولية، استنتج المشاركون أن عصر انفتاح الصين الذي أرساه "فصيل دينغ سياو بينغ" قد انتهى. وأن المجموعة الحاكمة الحالية لا تجد من يوازنها داخليًا أو يخفف اندفاعها. وأصبحت الصين تحاول تغيير النظام الدولي السائد بوسائل مشروعة في بعض الأحيان، ولكنها أيضًا تلجأ إلى "التنمر على البلدان الأخرى" وتستخدم وسائل اقتصادية وعسكرية وأمنية وإعلامية ودبلوماسية لإكراهها. وقد توصلت اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية إلى إجماع على أن الصين تشكل تهديدًا، وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات في المجالين العسكري والأمني.

محاولات الصين لإصلاح وإعادة هيكلة مؤسسات الحوكمة العالمية

مع عملية العولمة والتحول التدريجي في ميزان القوى العالمي الذي ولده صعود القوى الناشئة (ولا سيما دول البريكس) ، أصبحت أسس النظام الدولي الحالي موضع تساؤل متزايد. المؤسسات المتعددة الأطراف الرئيسية التي يتعين عليها إعادة تحديد هويتها وأهدافها وأدواتها. إن الدافع وراء عمليات الإصلاح هو أزمات الشرعية والفعالية في منتديات الحوكمة العالمية. من ناحية أخرى، فإن التحولات في ميزان القوى العالمي نحو تعددية أقطاب أكبر تشكك في شرعية بعض المنتديات الدولية الرئيسية وعملية صنع القرار فيها، والتي كانت قائمة على الشراكات وتوازن القوى الذي عفا عليه الزمن الآن. من ناحية أخرى، فإن فعالية نظام الحوكمة العالمي موضع تساؤل في سياق لا تكاد فيه المؤسسات والمنتديات الحالية تنجح في الاستجابة للتحديات الرئيسية المعاصرة التي تتراوح من الإرهاب الدولي وتغير المناخ إلى الاضطرابات المالية. بصفتها قوة صاعدة رئيسية، فإن الصين مدعوة للعب دور رئيسي في عملية إعطاء نفس جديد للحوكمة العالمية.

تعددية الأطراف والتعددية القطبية في السياسة الخارجية للصين

يبدو أن منظور الصين بشأن الحوكمة العالمية مستوحى بشكل مباشر من فهمها للعلاقة بين تعددية الأقطاب والتعددية كمبدأين تنظيميين للشؤون الدولية. بينما تشير التعددية القطبية إلى التقسيم الفعلي للسلطة والتأثير بين عدد محدود من الدول، فإن التعددية تشير إلى مشاركة وتعاون عدد كبير من الدول في مؤسسات وآليات الحوكمة العالمية

فمن ناحية، كانت الصين تدعم علنًا فكرة التعددية القطبية منذ بداية التسعينيات: فهي تدرك وتصور نفسها على أنها قوة صاعدة قادرة على تأطير اللحظة أحادية القطب في الولايات المتحدة. (Scott, 2014: 20) والهدف الأساسي لسياسة الصين الخارجية هو ليس لهزيمة نظام الحوكمة العالمي الحالي، ولكن لدعم `` تحول في ميزان النفوذ العالمي نحو التعددية القطبية. وتأثير الأقطاب الناشئة الأخرى، لا سيما عندما يشكلون منافسين إقليميين للصين. دفعت "التعددية القطبية الانتقائية" في الصين بعض المحللين إلى إلقاء اللوم على بكين في "السعي إلى التعددية القطبية العالمية، ولكن أحادية القطبية الإقليمية. (Acharya, 2011: 867)

من ناحية أخرى، لم تعد الصين تشك في فائدة المنظمات الدولية وأصبحت مشاركًا نشطًا في جميع مؤسسات الحوكمة العالمية الحالية. في محاولة لمواجهة ردود الفعل العدائية ضد قوتها المتنامية، تدرك الصين أن بعض التحديات العالمية الحقيقية لا يمكن أن تجد إلا إجابات مناسبة على المستوى متعدد الأطراف. ومع ذلك، فإن منظور الصين حول التعددية لا يزال فعالاً بشكل أساسي باعتباره `` وسيلة لتحقيق 'التعددية القطبية' 'يظل اندماجها المعياري الكامل في النظام الدولي عملاً قيد التقدم ، وفي نهاية المطاف من المرجح أن يكون فقط جزئية في أحسن الأحوال ". وبهذه الروح، كانت الصين نشطة بشكل خاص في المساهمة في أشكال المشاركة "الصغيرة" و "المتعددة الأطراف" التي تعطي الأولوية لتعددية الأقطاب على التعددية، مثل دول البريكس أو مجموعة العشرين.(Shambaugh, 2014: 153)

٢,٣ النتائج السياسية لصعود الصين وتأثيرها على النظام الدولي الموجود.

صعود الصين كقوة سياسية له تأثيرات كبيرة على النظام الدولي الموجود، ومن ضمن هذه النتائج :

- تحول في توازن القوى: يعتبر صعود الصين تحولًا في توازن القوى العالمي، حيث تصبح الصين قوة سياسية واقتصادية هامة تتحدى الهيمنة الغربية السابقة. ينشأ توازن جديد في القوى العالمية يتطلب التفاوض والتعاون بين الأطراف المعنية.
- تحديات في القواعد والمعايير: صعود الصين يؤدي إلى تحديات في القواعد والمعايير الدولية المتعارف عليها. تنشأ حاجة لإعادة تقييم هذه القواعد وتعديلها لمواجهة التحديات الجديدة التي تطرحها الصين ومصالحها الخاصة.
- زيادة التعاون الإقليمي والثنائي: يحث صعود الصين الدول الأخرى على زيادة التعاون الإقليمي والثنائي معها. ينشأ تحالفات وشراكات جديدة في المنطقة الآسيوية وحول العالم لمواجهة التحديات الناشئة من الصين واستغلال فرص التعاون الاقتصادي والسياسي معها.
- تحول في الدبلوماسية الدولية: تتغير أولويات الدبلوماسية الدولية مع صعود الصين. يصبح تعامل الدول مع الصين وتحقيق مصالحها معها أمرًا مهمًا في السياسة الخارجية. تنشأ تحالفات وشراكات استراتيجية جديدة تهدف إلى توجيه وتوازن تأثير الصين.
- تحديات أمنية واقتصادية: يواجه النظام الدولي تحديات أمنية واقتصادية ناشئة بسبب صعود الصين. تشمل هذه التحديات قضايا التجارة والاستثمار والقضايا الإقليمية والاحتكاكات السياسية. تتطلب إدارة هذه التحديات تعاونًا دوليًا فعّالًا وتفاهمًا حتى لا يؤدي الصعود الصيني إلى تصعيد التوترات والصراعات.

وتتطلب هذه التحولات والتحديات المترتبة على صعود الصين بذل جهود دولية لتعزيز التفاهم والتعاون المشترك بين الدول وتعديل القواعد الدولية لتلبية التحديات الجديدة التي تطرحها الصين كقوة سياسية عالمية.

الخاتمة

باختتام هذا البحث، يمكن القول إن الصعود السياسي والاقتصادي للصين قد أثر بشكل كبير على تغير النظام الدولي الحالي. يتمثل هذا التأثير في تحول قوى النظام العالمي وتحول التوازنات السياسية والاقتصادية. تمتلك الصين الآن دورًا مؤثرًا في المنظمات الدولية وتسعى لتعزيز صوتها وتأثيرها في صياغة السياسات العالمية، فمن الناحية الاقتصادية، يعكس الصعود الاقتصادي للصين تحول قوى الاقتصاد العالمي. بوصفها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، تلعب الصين دورًا حيويًا في النظام الاقتصادي العالمي والتجارة العالمية. بتعزيز التجارة والاستثمار الخارجي، تسهم الصين في تعزيز التكامل الاقتصادي العالمي وتحقيق التنمية المستدامة، وأما من الناحية السياسية، تسعى الصين لتعزيز تأثيرها وتوسيع نفوذها في المجال الدولي. تعمل على تعزيز التعاون وتشكيل الشراكات الاستراتيجية مع الدول الأخرى. كما تسعى الصين لتعزيز مواقفها السياسية وتعزيز قدرتها على التأثير على صياغة السياسات العالمية في المنظمات الدولية.

ومع ذلك، يواجه صعود الصين أيضًا تحديات وتوترات. فالتغيرات في توزيع القوى العالمية والتنافس الاقتصادي العالمي قد تؤدي إلى توترات سياسية واقتصادية بين الصين والقوى الأخرى. يتطلب تأثير الصين على النظام الدولي تنسيقًا دبلوماسيًا وحوارًا بناءً مع الدول الأخرى لتعزيز التفاهم المتبادل وإدارة التحديات المشتركة، كما يتعين على الدول والمنظمات الدولية أن تواجه التحديات والفرص الناشئة من صعود الصين بطرق بناءة ومستدامة. يجب تعزيز التعاون الدولي وتعزيز الحوار والتفاهم المشترك من أجل بناء نظام دولي يتمتع بالمرونة والتكيف لتلبية التحديات الجديدة وتعزيز التنمية المستدامة والاستقرار العالمي.

المصادر والمراجع

١. البيومي، نجلاء الرفاعي (١٩٩٧). الصين العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة

٢. إسماعيل، حسين (٢٠١٨) "أبطال المعجزة الصينية" صحيفة الأهرام.

٣. عباس، أحمد فاروق (٢٠١٩) "التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات" جامعة الأزهر

٤. عبدالعزيز، حمدي (١٩٩٧). التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، ام القرى، القاهرة

٥. كوي، تيان ينغ (٢٠١١). "طريق الصين: النظرة العلمية إلى التنمية" ترجمة: عباس جواد كنيمي، مؤسسة الفكر العربي، بيروت

٦. مانسينج، سورجيت (٢٠٠٦). الهند والصين: تنافس وتعاون، قرارات عظيمة

٧. ونترز، ل. ألان، يوسف، شهيد (٢٠١٢). الرقص مع العمالقة، الصين والهند والاقتصاد العالمي" الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.

٨. يوان، تشانج تشوا. (٢٠١٧). الاقتصاد الصيني، الإصلاحات والتحولات، ترجمة طارق فرماوي وآخرون، مؤسسة بتانة، القاهرة

٩. الصين اليوم (٢٠١٨) . "الصين تقترب في العصر الجديد من مركز المسرح الدولي ، الرابط : الصين تقترب في العصر الجديد من مركز المسرح الدولي(chinatoday.com.cn)

١٠. علوش، إبراهيم (٢٠٢٣) "قراءة في تحولات السياسة الخارجية الصينية"، قناة الميادين، على الرابط : https://2u.pw/664DJ4

١١. Thorne, Devin and Spevack, Ben (2017). Harbored Ambitions – How China's Port Investments are Strategically Reshaping the Indo-Pacific. C4ADS Publications

١٢. Scott, D (2014). "EU-CHINA DISCOURSE ON MULTIPOLARITY AND MULTILATERALISM: mutual interaction? European foreign affairs review, volume 19

١٣. Acharya, A (2011). "Can Asia leads? power ambitions and global governance in the Twenty-first century , international affairs, volume 87, number 4.

١٤. Shambaugh, D (2014). "China goes global: the partial power , oxford university press